تلقت ضربة موجعة مع ازدياد حدة التوتر في الشارع

البورصة المصرية تدفع ثمن فاتورة مرسي

القاهرة - «رويترز»: تلقت الأسهم المصرية ضربة موجعة خسرت فيها نحو 37 مليار جنيه «6.1 مليارات دولار» من رأسمالها السوقي بعد أن أثار الإعلان الدستوري الذي يوسع سلطات الرئيس الإسلامي محمد مرسي أزمة سياسية طاحنة واحتجاجات واسعة النطاق.

وكان المتعاملون انتظروا بقلق شديد خطاب مرسي للشعب أمس. وقد يقلص الخطاب المتوقع خسائر المتعاملين في حال استجاب لرغبة الشارع أو قد يفاقم الخسائر في حالة الإصرار على عدم الانصياع لرغبات الكثير من المصريين بإلغاء الإعلان الدستوري.

واختفت طلبات الشراء على كثير من الأسهم المصرية وخاصة القيادية خلال الأسبوع وشهدت السوق عمليات بيع قوية من المستثمرين الراغبين في الفرار بما تبقى من أموالهم والتخلص من الأسهم.

ومنذ أعلن مرسي الإعلان الدستوري الأسبوع الماضي تفجرت احتجاجات واسعة النطاق في مصر. وشهدت بعض المحافظات اشتباكات عنيفة بين مؤيدي مرسي ومعارضيه في الإسكندرية ثاني أكبر المدن المصرية وفي مدن المحلة الكبرى والمنصورة ودمنهور في دلتا النيل ومدينة المنيا جنوبي القاهرة.

وقال محسن عادل العضو المنتدب لشركة بايونيرز لإدارة صناديق الاستثمار «إذا زادت حدة التوتر السياسي في الشارع سنواصل التراجع في نطاق عرضي ضيق».

وبعد خمسة شهور على تولي مرسي الذي كان عضوا في جماعة الإخوان المسلمين وفي مشاهد تعيد إلى الأذهان الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك العام الماضي أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على متظاهرين يقذفون الحجارة. وشارك عشرات الآلاف في المظاهرات احتجاجا على الإعلان الذي يوسع سلطات مرسي ويحصن قراراته من الطعن أمام القضاء.

12 في المئة نسبة تراجع المؤشر العام والسوق يخسر 37 مليار جنيه من بداية الأسبوع

وقال أسامة مراد الرئيس التنفيذي لشركة إراب فاينانس للسمسرة «حتى إذا مرت الأزمة هذا يعني أن علينا الانتظار حتى انتخاب برلمان جديد يلغي صلاحيات الرئيس... إن انتهت اللجنة التأسيسية للدستور في موعدها وذهبت المسودة إلى الاستفتاء من قال إنه سيتم تمريرها؟».

ويضيف «إن لم يتم تمريرها هذا يعني أن الرئيس سيحتفظ بهذه الصلاحيات لعام كامل».

وختمت الجمعية التأسيسية المكلفة بوضع الدستور جلستها في ساعة مبكرة أمس منهية المسودة النهائية التي ستجري تصويتا بشأنها في وقت لاحق من يوم الخميس.

وبعد إتمام صياغة الدستور سيتم تقديمه إلى الرئيس مرسي للموافقة عليه ليعرضه في استفتاء عام في غضون 15 يوما الأمر الذي يعني أن الاستفتاء قد يجري بحلول منتصف ديسمبر.

وهذه مقامرة تستند إلى اعتقاد الإسلاميين أن بمقدورهم حشد الأصوات الكافية للفوز في الاستفتاء بعدما فازوا في كل الانتخابات التي أجريت بعد الإطاحة بمبارك.

لكن يبدو أن الخطوة ستعمق الانقسامات التي هيمنت على الشارع.

وخسرت بورصة مصر 37.22 مليار جنيه من قيمتها السوقية منذ بداية الأسبوع الجاري وحتى الساعة 1030 بتوقيت جرينتش من جلسة يوم الخميس.

وقال عادل «الأسعار الحالية في السوق تضعف من الشهية البيعية وتقلص فرص المبيعات الاندفاعية وخاصة من الأفراد المتعاملين. السوق لديه القدرة لارتداد تصحيحية قوية ولكن بشرط هدوء الأوضاع في مصر وفض اعتصام ميدان التحرير».

ويقول المحتجون إنهم سيبقون في التحرير حتى إلغاء الإعلان الدستوري.

وتراجع المؤشر الرئيسي لبورصة مصر نحو 12 بالمئة خلال الأسبوع الجاري.

تراجع المؤشر العام 12 في المئة

بفضل رفع الكفاءة التشغيلية وليس الأسعار

السعودية: توقعات بتحسن هوامش ربحية شركات البتروكيماويات في الربع الرابع

«الرياض»: في الوقت الذي تراجعت فيه الأرباح المجمعة لقطاع البتروكيماويات خلال الربع الثالث بنسبة 19 في المئة مقارنة بالربع نفسه من العام السابق توقعت مراكز بحثية تحسنا ممكنا في هوامش القطاع خلال الربع الأخير من هذا العام.

وهذا التحسن سيكون سببه رفع الكفاءة التشغيلية وليس الأسعار، أما أسعار الأسمدة فمن المتوقع أن تظل ثابتة عند مستوياتها الحالية.

وتشير معطيات سوق البتروكيماويات إلى أنه في الربع الثالث من 2012 كان متوسط السعر للنفط الخام في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» 106.6 دولارات للبرميل، حيث إن السعر شهد انخفاضا بسيطا قدره 1.8٪ على أساس سنوي، حيث انخفض من 106.7 دولارات في الربع الثاني من 2012.

وتتوقع شركة الجزيرة كابيتال أن يكون قطاع البتروكيماويات السعودي خلال الربع الحالي قد تأثر بسبب النمو الكمي في الإنتاج، وهذا يعود أساسا لاستئناف العمليات في الشركة المتقدمة للبتروكيماويات «المتقدمة»، وفي الشركة العربية السعودية للأسمدة «SAFCO» وذلك من مرافق سافكو 4.

وشهد القطاع تراجعا في العمليات الرئيسية في شركة ينساب، التي ظل مصنعها مغلقا لمدة 7 إلى 10 أيام في أغسطس 2012، كما أن مصنع إثيلين الجليكول سيتوقف أيضا عن العمل لمدة 10 أسابيع اعتباراً من 25 نوفمبر 2012 للقيام بأعمال الصيانة، ما سيؤثر هذا على نتائج الربع الأخير من عام 2012.

ولفت التقرير إن مصنع MEG، التابع للشركة الشرقية للبتروكيماويات، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية التصميمية 700 كيلو طن سنوياً، توقف أيضا عن العمل لمدة 10 أسابيع في سبتمبر 2012 للقيام بأعمال الصيانة، متوقعا أن يؤثر هذا على نتائج الربع الأخير من عام 2012.

وتوقع التقرير أن يضيق فارق السعر بين الكيماويات الأساسية والمنتجات النهائية وخاصة البروبيلين، الإثيلين، الستايرين ومشتقاتها مقارنة بما كان عليه في الربع الثالث من 2012.

وأوضحت الجزيرة كابيتال أن هذا يعني تحسنا ممكنا في هوامش القطاع خلال الربع الأخير من هذا العام، يكون سببه بشكل عام رفع الكفاءة التشغيلية وليس الأسعار، أما أسعار الأسمدة فمن المتوقع أن تظل ثابتة عند مستوياتها الحالية.

وتراجعت أرباح شركات قطاع البتروكيماويات السعودية المدرجة بسوق الأسهم بنسبة 19 في المئة خلال الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث سجلت شركاته أرباحا صافية بحدود 9 مليارات ريال مقارنة بما يقارب 11.2 مليار ريال.

وتمثل أرباح شركة «سابك» 69 في المئة من إجمالي أرباح القطاع للربع الثالث و72 في المئة منها في التسعة أشهر، وعليه لعبت دورا أساسيا في تراجع أرباح قطاع البتروكيماويات خلال الربع الثالث، بعد تراجع أرباحها بنسبة 23 في المئة محققة أرباحا صافية قدرها 6.3 مليارات ريال مقارنة بـ8.2 مليارات ريال بنفس الفترة من العام الماضي.

وتراجعت أرباح شركات القطاع بنسبة 21 في المئة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتسجل أرباحا صافية قدرها 26 مليار ريال مقابل 33 مليارات ريال في الفترة المقارنة من العام الماضي.

تحسن مؤشر الربحية للبتروكيماويات

النفط يتراجع بسبب المخاوف من أزمة مالية أمريكية

هبطت العقود الآجلة لخام برنت في ظل مخاوف بشأن أزمة الميزانية في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وتراجع برنت 29 سنتا إلى 109.58 دولارات للبرميل بحلول الساعة 09.40 بتوقيت جرينتش بعدما انخفض إلى 109.31 دولارات يوم الثلاثاء مسجلا أقل مستوى منذ 20 نوفمبر تشرين الثاني. وهبط الخام الأمريكي 27 سنتا إلى 86.91 دولارا للبرميل. ودفع إخفاق المشرعين الأمريكيين في إحراز تقدم في مناقشاتهم بشأن الميزانية التي تواجه مشكلة تخفيضات تلقائية في الإنفاق مع زيادة الضرائب أصولا مثل النفط والأسهم للتراجع.

وقال فيليب بيترسون المحلل لدى «إس.أي.بي» في ستوكهولم «هناك معنويات متشائمة جراء المشكلات التي تعوق المفاوضات في الولايات المتحدة حيث مازالت الهاوية المالية تلوح في الأفق».

ومما ساهم أيضا في زيادة الإحباط إزاء توقعات الطلب على النفط قيام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يوم الثلاثاء بخفض توقعاتها للنمو العالمي محذرة من أزمة ديون منطقة اليورو باعتبارها أكبر تهديد للاقتصاد العالمي. لكن المخاوف بشأن تعطل الإمدادات في الشرق الأوسط بسبب تنامي الأزمة السياسية في مصر وتصاعد العنف في سوريا ساهمت في تفادي هبوط كبير في أسعار النفط. ويتطلع المستثمرون الآن إلى بيانات مخزونات النفط في الولايات المتحدة من إدارة معلومات الطاقة في وقت لاحق للحصول على مؤشرات عن الطلب في أكبر مستهلك في العالم بعدما أظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء زيادة المخزونات.

«الأهلي القطري» زيادة رأس المال 2 في المئة

أعلن البنك الأهلي عن نتائج التخصيص في عملية الاكتتاب في زيادة رأس مال البنك، حيث تم فتح باب الاكتتاب في زيادة رأسمال البنك بنسبة 20 في المئة للمساهمين القطريين وذلك في خلال الفترة من 2012/9/30 وحتى 14/10/2012

وبلغ عدد المساهمين المكتتبين بأسهم الزيادة في رأسمال البنك 524 مساهما من أصل 924 مساهما يحق لهم الاكتتاب كما بلغت الأسهم غير المكتتب فيها 281.578 سهما.

كما بلغ عدد الأسهم المطلوبة للاكتتاب من قبل المساهمين ما مجموعه 29.175.861 سهما وكانت عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب 14.950.000 سهم.

وفي المرحلة الأولى تم تخصيص الأسهم على المساهمين المكتتبين بنسبة ما يملكونه من رأس المال وبحل أقصى بلغ 20 في المئة من عدد الأسهم المملوكة. وبلغ عدد الأسهم الفائضة المكتتب بها بالزيادة 14.507.582 سهما.

بينما كان عدد الأسهم الغير مكتتب بها 281.578 سهما أي أن نسبة التخصيص بلغت 1.94 في المئة. أما في المرحلة الثانية تم توزيع الأسهم الغير مكتتب بها بين المساهمين المكتتبين بالزيادة وذلك وفقا لنسبة التخصيص البالغة 1.94 في المئة و بلغت كسور الأسهم الناتجة عن الاكتتاب 143 سهما.

«الصحة العالمية» : استبدال الدولار بالفرنك السويسري لمواجهة العجز

جنيف - «كونا»: اقترحت منظمة الصحة العالمية على الدول الأعضاء تسديد مساهماتها في المنظمة بالفرنك السويسري بدلا من الدولار الأمريكي وذلك لمكافحة العجز الذي تعانيه ميزانيتها.

ويضع نص المقترح الموزع على الأعضاء خيارين أمام الدول المساهمة فإما سداد نصف التزاماتها بالدولار الأمريكي والنصف الآخر بالفرنك السويسري أو سداد كافة التزاماتها وتبرعاتها بالفرنك السويسري مباشرة.

وشرحت المنظمة أن الخيار الأول يمكن أن يقلص العجز السنوي في ميزانية المنظمة من 1.2 مليار دولار إلى 700 مليون فقط بينما سيؤدي سداد المستحقات والتبرعات بالفرنك السويسري إلى تقليص هذا العجز إلى 200 مليون دولار فقط من إجمالي ميزانية المنظمة البالغة 3.9 مليار دولار سنويا. في الوقت ذاته أعربت المنظمة عن إمكانية تقسيط قيمة المساهمات لمن ترغب من الدول الأعضاء البالغ عددها 192 دولة إلا أن هذا سوف ينعكس سلبيا على العجز في الميزانية بسبب احتمال تغير سعر صرف العملة بصورة متفاوتة على مدار العام.

البنك الإفريقي للتنمية يوافق على إقراض تونس 387 مليون يورو

تونس - «كونا»: وافق البنك الإفريقي للتنمية على منح تونس قرضا بقيمة 387 مليون يورو لتمويل برنامج لدعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية التشاركية. وأوضح البنك الذي يتخذ من تونس مقرا له في بيان اليوم أن صرف القرض الذي تولى التوقيع عليه كل من وزير الاستثمار والتعاون الدولي رياض بالطيب عن الحكومة التونسية ونائب رئيس البنك الإفريقي للتنمية تدومبي لوبي سيتم صرفه دفعة واحدة قبل يوم 31 ديسمبر.

وأضاف أن هذا القرض الذي سيتم تسديده على مدى 20 سنة منها فترة إمهال لمدة خمس سنوات سيخصص لمواصلة تمويل البرنامج الأول للانتعاش الاقتصادي والتنمية التشاركية الذي انطلق بالاشتراك بين البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. من جهته أعلن وزير الاستثمار والتعاون الدولي التونسي بالطيب في هذه المناسبة أنه سيتم التوقيع في المستقبل القريب على اتفاقية أخرى مع البنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي لمنح تونس هبة بقيمة 140 مليون دينار تونسي.

وكان قد أعلن على هامش افتتاح «ملتقى الأعمال والتكنولوجيا» بتونس أن البنك الدولي وافق يوم أمس الثلاثاء في واشنطن على منح تونس قرضا أيضا بقيمة 500 مليون دولار أي ما يعادل نحو 800 مليون دينار تونسي للمساهمة في دفع الانتعاش الاقتصادي في تونس.

وتنص هذه الاتفاقية الإقراضية الجديدة بين الحكومة التونسية والبنك الدولي على صرف هذا القرض «دفعة واحدة» في ديسمبر المقبل وتسديده على امتداد 30 عاما مع فترة إمهال خمس سنوات.

مستثمرو الذهب يطالبون بإعادة النظر في استثمار الأجانب

دعا تجار الذهب والمجوهرات في المنطقة الشرقية الهيئة العامة للاستثمار إلى إعادة النظر في الاستثمار الأجنبي في تجارة وصناعة الذهب، مشيرين إلى التخوف من استغلال المستثمرين الأجانب في الذهب تهريب الذهب والمجوهرات إلى الخارج، مستدلين بانتشار ظاهرة المسروقات واختفائها، مما يثير الشك في احتمال تهريبها، وهو أمر لم يكن مألوفا إلا بعد السماح بوجود المستثمر الأجنبي في تجارة الذهب.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع لتجار الذهب والمجوهرات في المنطقة صباح أمس الأربعاء بمقر غرفة الشرقية برئاسة رئيس اللجنة عبدالغني المهنا.. وأكد المستثمرون في قطاع الذهب والمجوهرات على ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات التنظيمية الخاصة بالأسواق في المنطقة الشرقية، بما يضمن حيوية السوق، وبما ينسجم مع أهميته للاقتصاد الوطني.

واتفق المستثمرون في اجتماعهم على دعمهم لفكرة وجود «شيخ الصاغة» في كل منطقة، وهي آلية متبعة ومتفق عليها منذ زمن بعيد، ليقوم بدور هام للحفاظ على السوق، وضبطه وحل الإشكاليات التي تتم بين التجار مع بعضهم، أو بين التجار والعملاء وأكد أعضاء اللجنة في اجتماعهم على تطوير الآلية، بأن تصاغ لائحة شيخ الصاغة، يتحدد من خلالها مهام الشيخ، وتحديد الجهة التي يرجع لها، وآلية اختياره.. واتفق الحضور على أن يتم تشكيل فريق عمل يقوم بإعداد اللائحة ورفعها للجهات المعنية.

وعلى صعيد آخر، بحث اللقاء الذي حضره عدد من تجار الذهب والمجوهرات بمختلف أجيالهم موضوع «الباعة الجائلين» أو ما اصطلح عليه بـ«تجار الشنطة» وشددوا على ضرورة ضبط هذه العملية، لما تنطوي عليه من أخطار تضر السوق، من ناحية ترويجها لبضائع قد تكون مغشوشة، أو غير معروف مصدرها.. مشيرين إلى أن النظام يمنع التجول بالذهب، كما يمنع العمالة الوافدة من مزاولة مهنة بيع الذهب، بالتالي فإن هذه الظاهرة تعد مخالفة للنظام، فضلا عن أخطارها العديدة، ليس أقلها ترويج بضاعة غير مختومة من مصادرها الأصلية.

وشدد الحضور على أهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا الشأن مثل بريطانيا وإيطاليا.

وتم خلال الاجتماع تداول جملة من المقترحات التي يكون مؤداها كشف السرقات التي تتم في الأسواق منها وجود مكتب موحد في كل منطقة تسجل فيه كافة القطع الذهبية المطلوب بيعها في السوق واسم صاحبها للتأكد من عدم وجود مسروقات على غرار ما هو حاصل في سوق الحراج، ولا يقاس - حسب اللقاء - أهمية محتويات محلات الذهب مع ما يحتويه سوق الحراج، أو تصويرها وتحميلها في نظام شموس للتعميم عليها قبل البيع.

وشدد الحضور على أهمية إشراف وزارة الداخلية مباشرة على أمن أسواق الذهب التجارية المفتوحة، بدلا من شركات الحراسة الأمنية، التي لا تزال تعاني من مجموعة ملاحظات عديدة من قبل أصحاب محلات الذهب، ومن أجل تنظيم سوق الذهب تم تبادل وجهات النظر حول عقود الموظفين في القطاع، داعين إلى توحيد العقود، وتحديد فترات العمل في المحلات، وتنفيذ القرارات الرسمية بتحديد ساعات العمل والإجازات الأسبوعية لموظفي القطاع الخاص.

جانب من اللقاء لتجار الذهب في المنطقة الشرقية

مسؤولة يابانية تحذر من مخاطر تراجع التوقعات للاقتصاد الياباني

طوكيو - «كونا»: حذرت عضو مجلس سياسة بنك اليابان المركزي سايوري شيراي من مخاطر تراجع التوقعات بالنسبة للاقتصاد الياباني مسلطة الضوء على الشكوك حول الاقتصادات في الخارج والأثر السلبي لاستهلاك زيادة الضرائب.

وقالت شيراي في كلمة أمام كبار رجال الأعمال في مدينة «كوماموتو» الجنوبية إنها تعطي القدر الأكبر من الأهمية للمخاطر السلبية وهي التعديلات النزولية المحتملة المتعلقة بالاقتصادات في الخارج مثل أزمة الديون السيادية في أوروبا وتباطؤ النمو الصيني والهاوية المالية في الولايات المتحدة. وأعربت شيراي عن قلقها إزاء تأثير ارتفاع ضريبة المبيعات المخطط لها في عام 2014 والتي من الممكن أن تخفض إنفاق المستهلكين.

أما بالنسبة للمخاطر المتعلقة بتوقعات الأسعار فأوضحت شيراي أنها ستتراجع وأن البنك المركزي سيواصل سعيه لتخفيف القيود النقدية القوية.

يذكر أن بنك اليابان المركزي قرر في نهاية الاجتماع الذي استمر من الـ19 حتى الـ20 من الشهر الجاري الحفاظ على السياسة النقدية دون تغيير من خلال الحفاظ على حجم برنامج شراء الأصول عند مستوى 91 تريليون ين أي 1.12 تريليون دولار.